

Distr.: General
2 April 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٢

١٤ كانون الثاني/يناير، و ١٢-١٥ شباط/فبراير

و ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى

إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من

الصراع

تقرير الأمين العام

موجز

صدر الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق استشاري تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، عن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، وحظي بتأييد الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد تضمن هذا القرار طلبا إلى المجلس بأن ينظر في إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع بهدف تقييم احتياجاتها الإنسانية والاقتصادية ووضع برنامج دعم طويل الأجل للتنفيذ يبدأ بدمج أنشطة الإغاثة في عملية التنمية. وشدد المجلس في مداولاته الرفيعة المستوى التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠٠١ وفي الإعلان الوزاري ذي الصلة المعتمد بشأن دور الأمم المتحدة في دعم

* E/2002/100

جهود البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة على أهمية الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين السلام والتنمية. وفيما يتعلق بالفريق الاستشاري، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء وأن يقدم إليه تقريراً يتضمن مقترحات بشأن ولاية هذا الفريق وتكوينه وطرائق عمله لكي ينظر فيه. والتقرير الحالي مقدم استجابة لهذا الطلب. وتتصل بهذا الأمر أيضاً الجلسة العامة التي عقدها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن الحالة في أفريقيا والبيان الرئاسي الذي صدر عنها (S/PRST/2002/2) وأكد فيه مجلس الأمن مجدداً أهمية تحقيق قدر أكبر من التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولا - مقدمة

حكومية دولية مركزية تضطلع بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وتُجري الدراسات وتقدم التوصيات إلى الكيانات الأخرى، أن يضطلع بدور هام إزاء البلدان الخارجة من الصراع عن طريق تسخير دوره التنسيقي ومسؤوليته اللذين يتفرد بهما لأغراض بناء السلام وإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدور الإشرافي للمجلس في مسائل التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية أن يؤدي دوراً قيماً لا سيما في تعزيز درجة التكامل بين السياسات والأبعاد التشغيلية ذات الصلة، مكملاً بذلك الأعمال الجارية المضطلع بها في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٤ - وقد صدر الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق استشاري عن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع لمجلس الأمن والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها^(١) الذي أنشئ لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ذي الصلة لعام ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318). وفي وقت لاحق، حظيت التوصية التي تقدم بها الفريق العامل بتأييد من الجمعية العامة أعربت عنه في قرارها ٢١٧/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ونوقشت خلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ وأدجت في الإعلان الوزاري المتعلق بدور الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة الذي صدر عقب اختتام هذا الجزء^(٢).

٥ - وشدد الإعلان الوزاري للمجلس على أهمية الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل بين السلام والتنمية، ودعا إلى قيام جميع الشركاء باتباع نهج منسق وشامل لدعم النمو الاقتصادي وإعادة الإعمار والإنعاش وبناء السلام والجهود الوطنية لتشجيع الإدارة الجيدة وتعزيز سيادة القانون. وأشار المجلس كذلك إلى الطلب الذي وجهته الجمعية العامة إليه في

١ - أدت المشاورات التي أُجريت في الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والقرارات التي أُتخذت فيها على مدى السنوات العديدة الماضية إلى تعزيز مفهوم النهج الشامل لبناء السلام وزيادة توجيه الانتباه الدولي إلى ضرورة تقديم دعم منسق إلى البلدان الخارجة من الصراع. وترجمة عبارات الدعم التي تبديها الدول الأعضاء إلى مجموعة كاملة من الإجراءات المرغوبة، بات من المسلّم به تماماً أهمية أن تصدر عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وعن مجتمع المانحين الأوسع نطاقاً، استجابات حسنة التوقيت ومختصة ببلدان محددة، تراعي مجمل السياق السياسي وعلاقته بجهود بناء السلام، وتدمج مختلف الجهود المبذولة لاستعادة السلام، وتدعم تقديم المساعدة العاجلة والانتقالية وإعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل.

٢ - كما أن المشاركة القوية من قبل الأمم المتحدة لازمة لتشجيع وتوجيه ودعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى بناء السلام. وثمة حاجة واضحة إلى زيادة تنسيق الأولويات والبرامج وما يتصل بها من دعم مالي وتقني من أجل تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار على نطاق واسع والحيلولة دون تجدد نشوب الصراعات. وتبرز أهمية هذا الالتزام بشكل خاص في الحالات التي تسود عدداً من البلدان الأفريقية.

٣ - ويمكن لفكرة إنشاء فريق استشاري مخصص تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - يكون قابلاً للتكيف ويراعي احتياجات البلدان المحددة ويعمل من خلال الآليات القائمة المشتركة بين الإدارات وبين الوكالات، ويسلّم بالدور القيادي للبلد المعني نفسه - أن تضيف قيمة حقيقية إلى عمل الأمم المتحدة. وبإمكان المجلس، بوصفه هيئة

بالفريق الاستشاري المقترح ومهامه، ويتضمن الفرع الرابع ملاحظات وتوصيات ختامية لكي ينظر فيها المجلس.

ثانياً - السياق والأساس المنطقي

٨ - أُحرز مؤخرًا تقدم كبير في دمج بناء السلام في الأدوات والصكوك التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة. غير أن هذا التقدم لم يُترجم بالكامل حتى الآن إلى دعم فعلي مقدم على المستوى القطري، ولم يتضمن بالكامل حتى الآن إشراك المجموعة اللازمة من الشركاء الخارجيين. وبإمكان فريق استشاري مخصص مكون من ممثلين عن الدول الأعضاء يتم إنشاؤه بطلب من البلد المعني، أن يعمل مع السلطات الوطنية في هذا البلد وفي المنطقة دون الإقليمية ومع أصحاب المصالح والشركاء الآخرين: لتعزيز الأخذ بنهج مشترك يلتمس آراء الجهات الفاعلة الرئيسية ويعبر عنها؛ ومن أجل إعداد التقييمات، والتوصية ببرامج دعم طويلة الأجل على أساس الإسهامات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وجهات أخرى؛ والمساعدة في حشد الدعم الوطني والدولي من أجل السلام وإعادة الإعمار.

٩ - ومن شأن عمليات التقييم ووضع البرامج المزمع إجراؤها أن تجمع في منظور واحد الأعمال التي غالباً ما تنفذ بشكل منفصل - من خلال الآليات المختلفة للأمم المتحدة أو منظومة الأمم المتحدة، أو من خلال المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى؛ والبرامج الوطنية لإعادة الإدماج والمصالحة والانتعاش وإعادة الإعمار.

١٠ - ويستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستفيد في هذه الجهود من قدرات منظومة الأمم المتحدة بأسرها، من خلال الدعم المقدم من إدارة الشؤون السياسية بوصفها المركز التنسيقي للأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، واللجنة التنفيذية للسلام والأمن، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، واللجنة

قرارها ٢١٧/٥٥ بأن ينظر في إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الخارجة من الصراع بهدف تقييم احتياجاتها في المجالين الإنساني والاقتصادي، ووضع برنامج دعم طويل الأجل للتنفيذ يبدأ بدمج أنشطة الإغاثة في عملية التنمية. وتعزيزاً لهذه العملية، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء وأن يقدم إليه تقريراً يتضمن مقترحات بشأن ولاية هذا الفريق الاستشاري وتكوينه وطرائق عمله، لكي ينظر فيه المجلس.

٦ - وتتصل أيضاً بهذا الجهد الجلسة العامة التي عقدها مجلس الأمن مؤخراً بشأن الحالة في أفريقيا، والبيان الرئاسي الذي صدر في أعقابها المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/2). وفي هذا البيان، أكد مجلس الأمن مجدداً أهمية تعزيز تعاونه مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال منع الصراعات المسلحة عن طريق كفالة قدر أكبر من التفاعل بينهما، بما في ذلك في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وأكد مجلس الأمن كذلك أن إعادة التأهيل الاقتصادي والتعمير يشكلان عنصرين هامين في التنمية الطويلة الأجل لمجتمعات ما بعد انتهاء الصراع وللحفاظ على سلام دائم، ودعا إلى تقديم قدر أكبر من المساعدات الدولية في هذا الصدد. وسلّم مجلس الأمن بالحاجة إلى اتخاذ تدابير كافية لمنع الصراعات في أفريقيا والتوصل إلى حلول لها، بما في ذلك من خلال إنشاء فريق عامل مخصص لرصد توصياته وتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧ - وقد أعد هذا التقرير بعد التشاور مع الدول الأعضاء والإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة ومع صناديق و برامج الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات المنظومة. ويبين الفرع الثاني في التقرير سياق هذا العمل وأساسه المنطقي في حين يورد الفرع الثالث مجموعة من العناصر المحتملة المتعلقة

الرئاسي الأخير بشأن الحالة في أفريقيا (S/PRST/2000/2) بمشاركة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مناقشاته وشدد على الأهمية البالغة التي يكتسبها الاستئناف الميكر للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية لصالح البلدان التي تنفذ فيها عملية للسلام، وشدد على الدور ذي الصلة الذي يضطلع به مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية. ومن شأن التنسيق بين المجلسين فيما يتعلق بأفريقيا أن يبرز ويضعف الاهتمام بالبلدان الخارجة من الصراع وأن يساعد في حشد مزيد من الدعم السياسي الرفيع المستوى. كما أن إنشاء فريق عامل مخصص تابع لمجلس الأمن وفريق استشاري مخصص تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والربط بينهما، سيدلل عمليا على الكيفية التي يجري بها تنفيذ النهج الشامل والتكاملي الذي وصفه الأمين العام في تقريره عن الصراع والسلام والتنمية في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318).

١٣ - وسيلبي الفريق الاستشاري أيضا الحاجة إلى كفالة استمرارية نظر الأمم المتحدة، على الصعيد الحكومي الدولي، في الحالات القطرية. ويمكن للفريق الاستشاري بذلك أن يساعد في تلافي حدوث ثغرات عند انتهاء بعثات حفظ السلام.

١٤ - وسيراعي الفريق الاستشاري القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بما فيها القرارات والبيانات الرئاسية المتعلقة ببعثات محددة لحفظ السلام ومراحل تقليصها، أو المتعلقة بقضايا أوسع نطاقا من قبيل المرأة أو السلم والأمن (القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)) أو حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وسيراعي كذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بما فيها القرارات المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان والمناطق. وسيراعي الفريق الاستشاري أيضا مشاورات أفرقة "أصدقاء الأمين العام" فيما يتعلق بالبلد المعني والمشاورات

الدائمة المشتركة بين الوكالات، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويتصل بهذا الأمر كذلك الدعم الإقليمي ودون الإقليمي المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والمعرفة والخبرة المباشرتان لدى صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة من خلال نظام المنسق المقيم/المنسق الإنساني؛ والمعلومات والدعم المقدمين من الوكالات المتخصصة. مما فيها مؤسسات بریتون وودز، سواء بشكل فردي أو من خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

١١ - وتستفيد هذه الطريقة المقترحة أيضا من قيام المجلس في وقت سابق بتشكيل فريق استشاري للمساعدة في وضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، وهو الفريق الذي أنشئ بموجب القرارين ١٩٩٩/٤ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ و ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد عقد هذا الفريق المكون من خمسة من سفراء الدول الأعضاء لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اجتماعات مع الإدارات والوكالات التابعة للأمم المتحدة ومع مؤسسات بریتون وودز، والتقى ممثلين عن حكومات هايتي. واستفاد الفريق استفادة كبيرة من الآلية القائمة في تقييم الاحتياجات والتخطيط لتقديم الدعم (انظر E/1999/103 و E/2000/63). وستطبق الدروس المستفادة من هذه التجربة في المبادرة الجديدة. وسيستفيد المجلس أيضا من الخبرات والدروس المستفادة من الانسجام المتزايد الذي يجري تحقيقه حاليا داخل المنظومة ومع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى التي تدعم أعمال الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار في أفغانستان.

١٢ - وسيتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينسق مع مجلس الأمن في التصدي للتحديين اللذين يشكلهما بناء السلام وحشد الدعم من أجل تلبية احتياجات البلدان الخارجة من الصراع. وقد رحب مجلس الأمن في بيانه

تلبية احتياجاتها في المجال الإنساني ومجالي إعادة الإعمار والتنمية، ومع مراعاة الفجوات القائمة والقيمة المضافة التي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوفرها بوصفه هيئة حكومية دولية، يقرر المجلس، بناء على طلب البلد المعني، إنشاء فريق استشاري مخصص لمعالجة الحالة في البلد أو المنطقة دون الإقليمية التي توجد فيها فجوة أو يرتأى فيها وجود حاجة محسوسة.

١٩ - ويُنشأ هذا الفريق الاستشاري لفترة محدودة ولا يكون هيئة دائمة. ولا يطغى هذا الفريق على الهياكل التنسيقية الأخرى أو يحل محلها أو يوازيها أو يصبح هيئة عادية يناط بها التعامل مع جميع البلدان الأفريقية.

الولاية

٢٠ - يضطلع الفريق الاستشاري تحديداً بالآتي:

(أ) الدخول في مشاورات مع سلطات الهيئات الوطنية والدولية وغيرها من المنظمات وممثليها وموظفيها ذوي الصلة، والحصول منهم على المعلومات اللازمة؛

(ب) تقييم الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية في البلد المعني أو المنطقة دون الإقليمية المعنية وإعداد برنامج طويل الأجل للدعم يهدف إلى إدماج الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار والتنمية في نهج شامل إزاء السلام والاستقرار؛

(ج) تقديم المشورة بشأن كيفية ضمان أن تكون المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى البلد المعني أو المنطقة دون الإقليمية المعنية كافية ومتسقة ومنسقة بصورة جيدة وفعالة؛

(د) توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد النتائج التي يخلص إليها الفريق الاستشاري وبالنظر فيها في المحافل المناسبة. وسيأخذ الفريق في اعتباره الطابع

والمساهمات المقدمة من المجموعات الثنائية أو المتعددة الأطراف الأخرى، بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي) والمنظمات دون الإقليمية وغيرها من المنظمات.

١٥ - وفي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وضع القادة الأفارقة لأنفسهم أهدافاً لتهيئة الظروف الطويلة الأجل لأغراض التنمية. وتشكل هذه الشراكة خطوة هامة إلى الأمام ويجري حالياً وضع تفاصيلها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ستجري اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة استعراضاً وتقييماً نهائيين لخطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ويتوقع أن يتضمن هذا الاستعراض مناقشات بشأن كيفية صياغة استجابة منسقة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبإمكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسهم إسهاماً هاماً في هذه العمليات عن طريق إيجاد وسيلة لتعزيز تنسيق الإجراءات الوطنية والدولية في بلدان محددة.

١٦ - وسيكون النهج المتبع في الفريق الاستشاري متجاوباً مع هذه الشراكة من خلال تعاونه مع بلدان في أفريقيا، وصياغة مقترحات تلبي احتياجات هذه البلدان. وعلاوة على ذلك، سيشكل الفريق الاستشاري إسهاماً ذا شأن في تنفيذ التعهدات التي جرى الالتزام بها في إعلان الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) ولا سيما في الفرع المخصص لأفريقيا.

ثالثاً - عناصر محتملة لنهج متناسق

١٧ - ونظراً للاعتبارات الموجزة أعلاه، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يُنظر في العناصر الآتية:

١٨ - بعد استعراض متأن لأوضاع البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع والترتيبات والمبادرات القائمة الرامية إلى

توفير جزء من الإطار اللازم لعمل الفريق الاستشاري. وستكون مداوات الفريق مفتوحة وشفافة مما سيتيح لأي دولة من الدول الأعضاء تقديم مساهماتها.

المشاورات

٢٥ - ستشمل المشاورات ما يلي:

(أ) مع السلطات الوطنية في البلد المعني: الحوار المستمر مع الممثلين الرسميين وإشراكهم في جميع الأنشطة، والمقابلات مع القادة السياسيين وطائفة عريضة من أعضاء المجتمع المدني؛

(ب) مع المسؤولين في كيانات الأمم المتحدة: الإحاطات والدعم من إدارة الشؤون السياسية بوصفها مركز تنسيق جهود بناء السلام في الأمم المتحدة، والأعضاء الآخرين في اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والأعضاء الآخرين في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأعضاء الآخرين في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق التنسيق الإطاري، وفرق العمل المتكاملة التابعة للبعثات، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمكتب التنفيذي للأمم العام، وكيانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى المشاركة في العمل القطري؛

(ج) مع مسؤولي مؤسسات بریتون وودز والمؤسسات المالية الدولية الأخرى: الإحاطات والدعم من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي وآخرين؛

(د) مع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف: الإحاطات والدعم من منظمة الوحدة الأفريقية

الفريد لكل حالة من الحالات القطرية التي تناقش والاحتياجات التي تنفرد بها.

التكوين

٢١ - يكون الفريق الاستشاري صغيرا وذا طابع تمثيلي دون أن يمس ذلك بفعاليته. ويتألف الفريق من عدد محدود من السفراء يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمراقبين فيه استنادا إلى النتائج التي تسفر عنها المشاورات بين المجموعات الإقليمية. وقد يشمل الفريق بلدانا يمكنها تقديم مساهمة معينة للبلد المعني كما يمثل هذا البلد أيضا في الفريق.

٢٢ - وينبغي أن يراعى في تكوين الفريق الظروف والديناميات والثقافة والعادات المحيطة بالبلد المعني أو المنطقة دون الإقليمية المعنية.

طرائق العمل

٢٣ - ينبغي أن يكون الفريق الاستشاري مرنا ومدفوعا بالحاجة لإحراز نتائج إيجابية للبلد المعني. وسيحتاج الفريق أثناء الاضطلاع بعمله إلى القدرات التقنية والأدوات المتاحة لهيئات منظومة الأمم المتحدة وهاكلها التنسيقية، بما في ذلك المشاورات والتعاون مع مؤسسات بریتون وودز. ويعتمد الفريق الاستشاري على الدروس المستفادة من الجهود المشابهة السابقة المتصلة بهيئتي، ومن التعاون المستمر فيما بين الإدارات والوكالات والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المتصل بالدعم الدولي لأفغانستان. ويتم التنسيق مع فريق مجلس الأمن العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

٢٤ - وتساعد المبادئ التوجيهية لمشاركة الأمم المتحدة في العمل الإنساني والمبادئ التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما يماثلها من مبادئ الأمم المتحدة الشاملة في

٢٩ - ويحتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في سعيه لاتباع هذا النهج، إلى أن يأخذ المبادرات الجديدة ذات الصلة في الاعتبار، بما في ذلك، على سبيل المثال، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، وبرنامج البنك الدولي الخاص لمساعدة أفريقيا، والمساعدة الاقتصادية الخاصة للبلدان التي تحددها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وبمجموعات "أصدقاء الأمين العام" المتعلقة ببلدان معينة، والجهود المستمرة التي يضطلع بها شركاء التنمية لصالح عدد من المناطق دون الإقليمية.

التوجيهات والأولويات البرنامجية

٣٠ - واستنادا إلى الأولويات التي يحددها البلد المعني، ومراعاة الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة - المتمثلة في التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة - يجري تصميم تقديرات الاحتياجات وبرنامج الدعم من أجل تحقيق انتقال سلس واتباع نهج شامل، مع إيلاء اهتمام خاص للروابط وسد الفجوات. وبدون إغفال الأوضاع المتباينة والشواغل ذات الأولوية في كل بلد، يغطي البرنامج موضوعات بناء السلام العريضة فيما يتعلق بالاحتياجات القطاعية والمشاركة للمساعدات الفورية والانتقالية والجهود طويلة الأجل التي تتطلب الاهتمام المبكر من أجل تيسير بناء القدرات، وتوفير الخدمات والاستثمارات الرأسمالية. ويكتسي بأهمية محورية في هذا المجال التعبير عن الأولويات الوطنية في الوثائق المنبثقة عن أي اتفاق للسلام وعن الخطط القصيرة الأجل والطويلة الأجل اللاحقة التي تُستكمل بآليات وتحليلات من جانب الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين الآخرين. ويولّى اهتمام خاص للمسائل المشتركة، مثل

(الاتحاد الأفريقي)، والمجموعات دون الإقليمية لأفريقيا، والبلدان والمنظمات المانحة، وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص، إلخ.

ترتيبات وأدوات العمل

٢٦ - عند صياغة الفريق الاستشاري لتوصياته التي يقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يأخذ في الاعتبار البرامج القطرية ودون الإقليمية والإقليمية التابعة لهيئات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف وكذلك البرامج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الأفريقية فضلا عن برامج المبادرات والهياكل الأخرى ويسعى إلى دفعها للأمام بصورة أكثر شمولاً.

٢٧ - ويشكل تعزيز الكفاءة والتآزر أحد الأهداف الأساسية للفريق الاستشاري. واستنادا إلى الدعم التقني الذي ستوفره منظومة الأمم المتحدة وآخرون، يجمع الفريق الصكوك الموجودة وأي وثائق أخرى في منظور موحد ويستخدمه إلى أقصى مدى ممكن. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، يشتمل هذا على: المبادئ التوجيهية العامة لنهج إطار العمل الاستراتيجي، وعملية النداء الموحد، والتقييم القطري الموحد، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية تخفيف وطأة الفقر، وآليات الأفرقة الاستشارية والمائدة المستديرة، وأي وسائل أخرى للتنسيق والدعم والتمويل.

٢٨ - ويعتمد الفريق الاستشاري بصفة خاصة على الدور القيادي للممثل الخاص للأمين العام، إن وجد، ومسؤوليات المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، والفريق القطري، ومنظومة الأمم المتحدة عامة، بما في ذلك التفاعل دوريا مع البنك الدولي والمنظمات الأخرى الممثلة في البلد.

ويمكن اختبار النهج في مرحلة تجريبية في بلد أو بلدين بغية استخلاص الدروس المناسبة والبناء عليها. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن فعالية النتائج في نهاية الأمر تتحدد بمدى الالتزام الذي تبديه السلطات الوطنية والشركاء الدوليون، وبمستوى وانتظام الدعم السياسي والمالي الذي يوفر لتنفيذ مثل هذه الالتزامات

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٤٥ (A/55/45)، الفقرة ٤٨.
- (٢) ستصدر كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/56/3)، الفصل ثالثاً.

تعميم الشواغل الجنسانية، وحقوق الإنسان، وعودة اللاجئين، ووضع المشردين داخليا.

إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣١ - يقدم الفريق الاستشاري تقريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويحتوي التقرير على معلومات وتوصيات عن تقدير الاحتياجات وبرنامج شامل للدعم لتنمية البلد المعني في الأجل الطويل. وبعد أن يتخذ المجلس ما يراه من إجراءات، يمكن أن تقدم الوثائق، حسب الاقتضاء، إلى مؤتمر دولي للمانحين لأغراض التمويل، وإلى المنظمات والحكومات المشاركة بوصفها الإطار العام للجهود المستقبلية.

رابعا - ملاحظات ختامية

٣٢ - يحدد هذا التقرير الخلفية والسياق والعناصر المتباعدة والأساس المنطقي لنهج مرن وعملي يتعلق بكيفية استخدام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للوسيلة التي يتيحها وجود فريق استشاري مخصص في تعزيز الاستجابة الجيدة التنسيق والشاملة لتحديات بناء السلام في البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع. ويوصى المجلس بالموافقة على المقترح المدرج في الفرع ثالثاً أعلاه.

٣٣ - وسيركز المجلس، باتباعه هذا النهج، الانتباه على أهمية بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع كما سيؤكد على الدور الذي يمكن أن يلعبه في إبراز الجوانب السياسية وفي مضمات التنسيق. وسيقوي هذا النهج التعاون المعزز بين هيئات منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الحكومية الدولية الرئيسية، والجهات المانحة الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف، والسلطات الوطنية. وسيتيح هذا النهج للمجلس التصدي لحالات واحتياجات بعينها بصورة مرنة وفي إطار زمني محدد، مع أخذ السمات الفريدة لكل حالة في الاعتبار.